



**أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات
على إدارة الأرباح
(دراسة إمبريقية في الشركات المساهمة المصرية)**

إعداد

عبدالباسط عبدالرحمن حامد

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

abdelbaset99@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون - العدد الثاني أبريل 2022

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

المجلة حاصلة علي تقييم 6.5 درجة من المجلس الأعلى للجامعات

ملخص

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات على إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية مكونة من 98 شركة من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية عن الفترة 2013- 2018، بإجمالي عدد 585 مشاهدة، وقد اعتمد الباحث على تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتمثلت متغيرات الدراسة في: المتغيرات المستقلة (المنافسة في سوق المنتج بالتركز الصناعي بمؤشر هيرفندال-وهيرشمان)، و(القوة السوقية بمؤشر ليرنر المعدل)، أما المتغير التابع فقد تمثل في (إدارة الأرباح وتم قياسها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لناتج نموذج (Jones, 1991) الأصلي)، أما المتغيرات الضابطة فقد تمثلت في (حجم الشركة، والرفع المالي، والقيمة الدفترية إلى السوقية، و نمو الأصول)، وقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي سالب لكل من المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات على إدارة الأرباح.

المصطلحات الأساسية: المنافسة في سوق المنتج Product Market Competition ، القوة السوقية Market Power ، إدارة الأرباح Earnings Management ، الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals.

مقدمة :

ينشأ الطلب على التقارير المالية والإفصاح عنها من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين (Healy and Palepu, 2001, Cheng et al., 2013)، وتعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية ووسيلة الاتصال بين الشركة والمستخدمين، والهدف منها توفير معلومات مفيدة لتحليلها والتفاعل معها بشأن تقييم أداء الشركة وتقييم أداء الإدارة في الوفاء بمسئولياتها في استخدام الموارد الاقتصادية لتلك الشركة (تحقيق أرباح عن التكاليف المنصرفة) لاتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية والقضائية.

وإن ما يؤثر على صنع القرار هو التعرف على طبيعة الأساس المحاسبي الذي تنتج عنه المعلومات (Cohen and Karatzimas, 2017) وهو ما يعرف بأسس قياس النتائج، حيث تتبع غالبية الشركات المساهمة المصرية أساس الاستحقاق بخلاف الوحدات الحكومية تستخدم الأساس النقدي.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار يجب أن تكون ذات تمثيل صادق (الاكتمال - الحيادية - التحرر من الأخطاء) و الملاءمة (القدرة التنبؤية - القدرة الاستراتيجية - الأهمية النسبية)، وتعزز فائدة المعلومات إذا كانت قابلة للمقارنة، ويمكن التحقق منها، وفي التوقيت المناسب، والقابلية للفهم (FASB, 2010) (بحيرى، 2012) وهذا ما يعرف في الأدب المحاسبي بخصائص جودة التقارير المالية أو جودة المعلومات المحاسبية.

هذا وتعتمد جودة التقارير المالية على " شفافية المعلومات " بجودة كل جزء من عملية إعداد التقارير (معاملات وأحداث الشركة - اختيار السياسات المحاسبية - تطبيق السياسات المحاسبية - التقديرات والأحكام المرتبطة - الإفصاح عن تلك المعاملات والأحداث، والسياسات، والتقديرات والأحكام) (Jonas and Blanchet, 2002) بحيث لا تهدف إلى تضليل المستخدمين.

وتتضمن التقارير المالية مايلي (القوائم المالية السنوية / الدورية المستقلة والموحدة عن السنة الحالية والسنة السابقة - الايضاحات المٌتممة للقوائم المالية وتشمل معلومات عن الشركة من حيث كيانها وأنشطتها وأسس إعدادالقوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية المتبعة عند الاعتراف والقياس - تقرير مجلس الإدارة - تقرير مراجع الحسابات)، وتتضمن القوائم المالية المستقلة أو الموحدة (قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التغير في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية).

مشكلة الدراسة:

تتأثر دوافع المديرين للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بمحددات مؤسسية وسياسية واقتصادية، وضوابط أخرى كصراع الشركة للسيطرة في السوق، وتفاضى المساهمون، وفي ظل وجود

تكاليف الإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة والتكلفة السياسية تتجه الشركات لحماية المزايا التنافسية لها بممارسة الرقابة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إختيارياً. ويمكن للمديرين والمساهمين المسيطرين استخدام الأصول الخاضعة لسيطرتهم لتحقيق مجموعة من الأغراض التي تضر بمصالح المساهمين الأقلية، على سبيل المثال قيامهم بتحويل أصول الشركات لأنفسهم (سرقة واضحة - إصدار أسهم للداخلين - صرف رواتب زائدة - تغيير أسعار الكيانات الأخرى التي يتحكمون بها) (Shleifer and Vishny, 1997) أو استخدام أصول الشركات لمتابعة استراتيجيات استثمارية تعزز مصالحهم الخاصة دون المساهمين الأقلية (Jensen, 1986; He, 2012).

وبصيغة أخرى فإن إدارة الأرباح الإنتهازية تعيق الهدف من التقارير المالية عن طريق تشويه الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة سواء كان يتلاعب الإدارة في الأنشطة الحقيقية خلال الفترة المالية و/أو الاستحقاقات و/أو تمهيد الدخل في نهاية الفترة أثناء إعداد التقارير المالية و/أو تعديل القوائم المالية السنوية نتيجة لتكرار التزوير الإداري، وفي بعض الأحيان نتيجة لتكرار أخطاء محاسبية، وبهذا يكون الإفصاح عن التقارير المالية حجبا للمعلومات المحاسبية (حجب مستويات الأرباح الحقيقية). لذا كان البحث في مشكلة التلاعب في الأرباح مطلباً أساسياً للتعرف على أسباب هذه المشكلة، ومن بين هذه الأسباب المنافسة في سوق المنتج داخل الصناعة المتجانسة باعتبارها قد تكون أحد الأسباب المحتملة في زيادة هذه المشكلة أو المفسرة لها.

حيث تؤدي المنافسة الشديدة إلي تقلبات في الأرباح، ومن ثم زيادة مخاطر الائتمان وتسببها في إصدار عقود ديون جديدة أو رفع تكلفة الاقتراض، ومن المحتمل أيضاً أن يطالب حملة الأسهم بمعدل عائد أعلى للتعويض عن الزيادة في مخاطر الربح، و بالتالي فرض تكاليف أعلى علي الشركة مما يؤدي إلي قيام الداخليين بتمهيد الأرباح لتخفيف حدة التقلبات من سنة لأخرى لتقليل التكاليف الناشئة عن تلك التقلبات وزيادة حجم التدفقات النقدية القابلة للتوزيع وحماية جزء من مزايا السيطرة الخاصة بهم و بالتالي المكاسب الخاصة، ولكن ليس من الواضح أن تلك التقلبات ستشجع دائماً علي تمهيد الأرباح إذا أراد الداخليون تحقيق أكبر قدر من المكاسب الخاصة، ويؤدي تشويه الأداء الاقتصادي باستخدام استراتيجية إدارة الاستحقاقات الاختيارية إلي حماية الداخليين لمكاسبهم الخاصة (Tinaikar and Xue, 2009).

أيضاً فإن المنافسة الشديدة تزيد من خطر تصفية الشركة مما يوفر حوافز قوية للمديرين للعمل بجهد أكبر للاحتفاظ بوظائفهم، ومن ثم فإن المنافسة الشديدة قد تدفع المديرين إلى التلاعب بالأرباح بقوة لمنع

خطر التصفية، وهناك حافظ آخر للتلاعب بالأرباح يتمثل في الحد بشكل استراتيجي من المعلومات المتاحة للمنافسين (حجب المعلومات) في محاولة للحفاظ على ميزة تنافسية، ولذلك قد يكون دافع الشركات التي تواجه ضغوطا تنافسية كبيرة هو إدارة الأرباح للحد من المعلومات المتاحة لمنافسيهم، ويتلاعب المديرون بالأرباح لتجنب التقرير عن القيمة الحقيقية لشركاتهم لأن التقرير عن أرباح أقل من المتوقع يعاقب عليه بشدة في الأسواق المالية، و أن الضغط التنافسي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الخطر الأخلاقي، وزيادة التزوير الإداري، ويزيد من احتمال الإبلاغ الخاطئ عن المعلومات المحاسبية (Datta et al., 2013).

هدف الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة فإن المنافسة قد تدفع المديرين لإدارة الأرباح إما لمنع خطر التصفية، أو للحد بشكل استراتيجي من المعلومات المتاحة للمنافسين، أو لتجنب التقرير عن القيمة الحقيقية للأرباح لأن التقرير عن أرباح أقل من المتوقع يعاقب عليه بشدة في الأسواق المالية والتقرير عن أرباح بنسب مرتفعة يجتذب تكاليف سياسية للشركة.

وحيث أن الإدارة تدير الطرق و السياسات المحاسبية فتختار استراتيجية تقرير مالي لتحقيق ما فشلت في تحقيقه في الواقع الاقتصادي لتجميل الصورة المحاسبية المعروضة في القوائم المالية أو لتحقيق مكاسب خاصة أو لتجنب التكاليف السياسية في حالة كثافة رأس المال، والتمتع بمزايا احتكارية في حالة كبر حجم الشركة، لذلك يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في دراسة أثر المنافسة في سوق المنتج على إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية في مصر.

أهمية الدراسة:

- تعتبر الدراسة الحالية أول دراسة تختبر هذا الأثر في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية في مصر لدراسة وتحليل مشكلة التلاعب الانتهازي في الأرباح (الأثر السالب لإدارة الأرباح)، وذلك في حدود علم الباحث.
- مساعدة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في التعرف على جودة التقارير المالية في ضوء المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات حيث أن انخفاض (ارتفاع) إدارة الأرباح يشير إلى ارتفاع (انخفاض) جودة التقارير المالية مما يعزز قدرتهم على قياس الأرقام الحقيقية وراء الأرباح المعلن عنها لاتخاذ القرار الاقتصادي الأمثل.

حدود الدراسة:

يقتصر تطبيق الدراسة الإمبريقية على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية (الشركات المساهمة المصرية) و التي تنتمي إلى 11 صناعة متجانسة.

خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافها، تتضمن خطة الدراسة قسمين ، يتعرض القسم الأول إلى إطار نظري يتمثل في الدراسات السابقة حول العلاقة بين المتغيرات، أما القسم الثاني الذي يتناول تصميم الدراسة الإمبريقية وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، ويختتم البحث بالخلاصة والدراسات المستقبلية المقترحة.

القسم الأول

يهدف هذا القسم إلى عرض وتحليل للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المنافسة في سوق المنتج وإدارة الأرباح للوقوف على أهم الملاحظات الخاصة بها، وذلك بالشكل الذي يمكن معه الاسترشاد بها و الاستفادة منها في إتمام الدراسة الحالية، ويمكن عرض الدراسات السابقة الرائدة على النحو التالي:

دراسة (Tinaikar and Xue, 2009): اختبرت أثر المنافسة في سوق المنتج علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 670 شركة أمريكية خلال الفترة من 1990-2007، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات (World scope, Global Financial Data ,STAN, UNIDO, CRSP)، وقد تم قياس المتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح بتمهيد الدخل وحجم الاستحقاقات، وأشارت الدراسة إلى أن زيادة حدة المنافسة في سوق المنتج تدفع المطلعين ببواطن الأمور لإدارة الأرباح، لأن المنافسة تزيد من تقلبات الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع إدارة الأرباح من خلال تمهيد الدخل و الاستحقاقات، وبالتالي يؤدي تشويه الأداء الاقتصادي من خلال إدارة الأرباح إلى تمكين المطلعين من حماية جزء من مزايا التحكم (السيطرة) الخاصة بهم.

دراسة (Cheng et al., 2013) : سعت الدراسة لاختبار أثر المنافسة في سوق المنتج علي جودة الأرباح، لعينة بلغت 976 شركة أمريكية خلال الفترة من 1996-2005، وقد تم قياس المتغير التابع جودة الأرباح بخصائص جودة الأرباح المحاسبية بنموذج (Dechow and Dichev, 2002)، وأشارت الدراسة إلى أن انخفاض مستوى المنافسة في سوق المنتج من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح و ينعكس في جودة الاستحقاقات الأقل واستمرارية الأرباح الأقل و توقيت الأرباح الأقل و

كذلك التحفظ المحاسبي للأرباح أقل وارتفاع تمهيد الدخل، ومع ذلك العلاقة الموجبة بين المنافسة في سوق المنتج و جودة الأرباح بتكون أكثر وضوحاً في الصناعات المتجانسة، وأن أرباح الشركات المتنافسة في الصناعات المتركة غير المتجانسة يرتبط بانخفاض في مستوى جودة الاستحقاق ، والقابلية للتنبؤ، والدلالة القيمية، والتوقيت أكثر من الشركات المتنافسة في الصناعات المتركة المتجانسة. دراسة (Datta et al., 2013): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 6019 شركة أمريكية خلال الفترة من 1987-2009، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات (CRSP, Compustat) في الحصول على البيانات، وقد تم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح بنموذج (Jones, 1991) المعدل وفقاً لدراسة (Kothari et al., 2005)، وأشارت الدراسة إلى أن القوة السوقية للشركات لها أثر سالب على إدارة الاستحقاقات الاختيارية وعدم وجود قوة سوق المنتج من المرجح أن يجعل لمديري الشركات دوافع لإدارة الأرباح (إدارة الأرباح الانتهازية)، والشركات التي تتمتع بوضع قوى في سوق المنتج هم الاقل عرضة لفعل ذلك، وقوة الشركات في سوق المنتج وهيكل الصناعات المتركة لها تأثير سالب ولموس على إدارة الاستحقاقات الاختيارية.

دراسة (Markarian and Santalo, 2014): قامت الدراسة باختبار أثر المنافسة في سوق المنتج علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 69.445 مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 1989-2011، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات (CRSP , Compustat) في الحصول على البيانات، وقد تم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية من نموذج (Jones, 1991) المعدل وفقاً لدراسة (Dechow et al., 1995) ، وأشارت الدراسة إلى أن يوجد علاقة موجبة بين المنافسة وإدارة الأرباح ومن ثم فإنها تزيد من حافز الشركات غير الكفاء بالتقرير بطريقة خاطئة (تزييف التقارير) من أجل الظهور بكفاءة مثل منافسيها عندما تكون الشركات ضعيفة بالمقارنة مع أقرانها، وعلى نفس المنوال تظهر الأدلة الإمبريقية أن المنافسة في سوق المنتج لا يبدو أنها تزيد من الميل إلى الانخراط في إدارة الأرباح بالنسبة لتلك الشركات التي تساوي أو تفوق المنافسين أي أن الأثر الموجب للمنافسة على إدارة الأرباح ليس متجانساً لجميع المنافسين بل يؤثر بشكل خاص على تلك التي تعاني من عيب تنافسي مؤقت.

دراسة (Laksmana and Yang, 2014): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة في سوق المنتج علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 10290 شركة من 85213 مشاهدة عن 322 صناعة خلال الفترة من 1988-2007، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات (CRSP, I/B/E/S , Execucomp, Compustat) في الحصول على البيانات، وقد تم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح بالاستحقاقات

الاختيارية من نموذج (Jones, 1991) المعدل وفقاً لدراسة (Kothari et al., 2005) ، وإدارة الأنشطة الحقيقية بنموذج (Roychowdhury, 2006)، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين المنافسة في سوق المنتج و كلا الأسلوب بين لإدارة الأرباح سواء القائم على الاستحقاقات من خلال استخدام (استحقاقات زيادة الدخل) أو القائم على الأنشطة الحقيقية الأكثر شيوعاً بين الشركات في الصناعات ذات المنافسة المنخفضة أكثر من الشركات في الصناعات ذات المنافسة العالية، علاوة على ذلك يبدو أن المنافسة تمنع الشركات من استخدام إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (على سبيل المثال: الإنتاج الزائد وخفض المصروفات المدارة) لأن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تعرض قيمة الشركة والمزايا التنافسية للخطر على المدى الطويل.

دراسة (Karuna et al., 2015): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة في سوق المنتج علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 4422 صناعة من الصناعات الأمريكية منهم 284 شركة في صناعات الاتصالات خلال الفترة من 1992-2005، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات (GAO, AAERs, Compustat) في الحصول على البيانات، وقد تم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية من نموذج (Jones, 1991) المعدل وفقاً لدراسة (Dechow et al., 1995) ، ونموذج جودة الاستحقاقات وفقاً لدراسة (Dechow and Dichev, 2002)، والتحرير المحاسبي من خلال (تكرار القوائم المالية المعدلة) و تكرار الاحتيال أو الخطأ المحاسبي Accounting fraud. وفقاً لإصدارات المحاسبة والمراجعة المطبقة (Accounting and Auditing Enforcement Releases)، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة قوية بين مستوى المنافسة ومستوى إدارة الأرباح مقيسة بكل من حجم الاستحقاقات الإختيارية، و حدوث التحريف المحاسبي أو أخطاء محاسبية، والقوائم المالية المعدلة.

دراسة (Chang et al., 2019): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات علي إدارة الأرباح، لعينة بلغت 60 شركة من 364 مشاهدة عبر 34 شركة سياحة في الصين و 26 شركة سياحة في تايوان خلال الفترة من 2000-2014، واعتمدت الدراسة على قواعد بيانات International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC), Taiwan Economic Journal (TEJ) ، وقد تم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح بالاستحقاقات الاختيارية من نموذج (Jones, 1991) المعدل وفقاً لدراسة (Kothari et al., 2005)، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة قوية بين القوة السوقية والاستحقاقات الاختيارية، التركز الصناعي والاستحقاقات الاختيارية في كل من الأسواق الصينية أو التايوانية، وعلى الرغم من أن شركات السياحة الصينية تتمتع بقوة التسعير والتركز في السوق إلا أنها تشارك في التلاعب

الإنتهاز للأرباح بشكل أقل عن نظيرتها شركات السياحة التايوانية، وذلك نتيجة لقوة آليات الحوكمة الموجودة بالصين.

تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة وتأتي مساهمة الدراسة الحالية في دراسة أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية للشركات علي إدارة الأرباح وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة المصرية. ويلاحظ الباحث أن أغلب الدراسات السابقة تختلف من حيث البيئة والنتائج ولكنها تتفق مع البعض في أسلوب القياس، والنتائج على النحو التالي :

المتغيرات المستقلة : اعتمدت غالبية الدراسات السابقة في قياس المتغير المستقل (المنافسة في سوق المنتج) بمؤشر التركيز الصناعي المتعارف عليه بمؤشر (Herfindahl) أو (Herfindahl-Hirschman)، وبعض الدراسات اعتمدت في قياس المتغير المستقل (القوة السوقية) بمؤشر (Lerner, 1934) المعدل مثل دراسة (Datta et al., 2013)، ودراسة (Chang et al., 2019)، وبالتالي اعتمدت الدراسة الحالية في قياس المتغيرين المستقلين المنافسة في سوق المنتج بمؤشر التركيز الصناعي والقوة السوقية بمؤشر ليرنر المعدل.

المتغير التابع: استخدم الباحث في دراسته الحالية نموذج (Jones) في صيغته الأصلية، أما البعض مثل دراسة: (Markarian and Santalo, 2014)، ودراسة (Karuna et al., 2015) تم استخدام نموذج (Jones) في صيغته المعدلة وفقاً لدراسة (Dechow et al., 1995)، ومن جانب آخر استخدم البعض نموذج (Jones) في صيغته المعدلة وفقاً لدراسة (Kothari et al., 2005) مثل دراسة (Datta et al., 2013)، ودراسة (Chang et al., 2019) وأضافت دراسة (Laksmana and Yang, 2014) نماذج الأنشطة الحقيقية وفقاً لدراسة (Roychowdhury, 2006) في قياس إدارة الأرباح بجانب استخدم نموذج (Jones) في صيغته المعدلة وفقاً لدراسة (Kothari et al., 2005).

المتغيرات الضابطة: استخدم الباحث في دراسته الحالية في قياس المتغيرات الضابطة كما في غالبية الدراسات السابقة: حجم الشركة، ونمو الأصول، والرفع المالي والقيمة الدفترية إلى السوقية مثل دراسة (Chang et al., 2019)، أما باقي الدراسات السابقة استخدمت نفس المتغيرات الضابطة بخلاف المتغير الأخير والذي كان كالتالي القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وأضاف البعض متغيرات ضابطة أخرى مثل حجم مكتب المراجعة مثل دراسة (Karuna et al., 2015) ومعدل العائد على الأصول، وتغاير المبيعات مثل دراسة (Laksmana and Yang, 2014).

النتائج التي تم التوصل إليها: توصلت دراسة (Tinaikar and Xue, 2009) ، ودراسة (Markarian and Santalo, 2014) ، ودراسة (Karuna et al., 2015) إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المنافسة في سوق المنتج و إدارة الأرباح ، وتوصلت الدراسة الحالية و دراسة (Datta et

(al., 2013)، ودراسة (Chang et al., 2019) إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين المنافسة في سوق المنتج (التركز الصناعي) والقوة السوقية على إدارة الأرباح، ودراسة (Laksmana and Yang, 2014) توصلت إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين المنافسة في سوق المنتج و إدارة الأرباح، كما توصلت دراسة (Cheng et al., 2013) إلى وجود علاقة موجبة بين المنافسة في سوق المنتج و جودة الأرباح (المنافسة في الصناعة المتجانسة و خصائص جودة الأرباح)، ويجدر الإشارة هنا إلى العلاقة (سالبة) بين جودة الأرباح و إدارة الأرباح (قيد عكسي) فكلما زادت جودة الأرباح قلت إدارة الأرباح الانتهازية والعكس بالعكس، وبالتالي نتائج دراسة (Cheng et al., 2013) متفقة مع العلاقة السالبة بين المنافسة في سوق المنتج وإدارة الأرباح.

القسم الثاني : تصميم الدراسة الإمبريقية

بناءً على ما تم عرضه في القسم الأول من دراسات سابقة، ومن خلال مشكلة الدراسة وأهدافها يناقش هذا القسم صياغة فروض الدراسة للمتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها على حجم الاستحقاقات الإختيارية على ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وكذلك توصيف المتغيرات التي اشتمل عليها النموذج العام للدراسة وتحديد كيفية قياسها، ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك فترة الدراسة، والصناعات التي تنتمي إليها الشركات، ومصادر جمع البيانات، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: صياغة فروض الدراسة.

ثانياً: توصيف متغيرات الدراسة وقياسها.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة.

رابعاً: مصادر الحصول على بيانات الدراسة.

أولاً : صياغة فروض الدراسة :

هناك آراء متضاربة حول تأثير المنافسة على السلوك الإداري فالبعض يرى أنها آليه من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات تعمل علي توافق المصالح بين المديرين و المساهمون، و توفر للملاك المزيد من المعلومات و تعزز الكفاءة بتجنب إهدار الإنفاق و سوء تخصيص الموارد، وعلى الجانب الآخر، فإن البعض يرى أن الشركات في الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة ترصد مدراءها التنفيذيين بشكل أوثق من الصناعات الأقل قدرة على المنافسة والتي تؤدي إلى تفاقم مشكلة القلق الوظيفي وأن الضغط التنافسي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الخطر الأخلاقي وزيادة التزوير الإداري ويزيد من احتمال الإبلاغ الخاطئ عن المعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية لتحقيق المديرين مكاسبهم الخاصة.

ومن خلال قوة التسعير للشركة يكون لديها قدرة التأثير علي درجة إدارة الأرباح حيث أن قوة التسعير في السوق (القوة السوقية) تمثل آلية تتيح للشركة القدرة علي تمرير أي صدمات تكلفة للعملاء و الحد من تقلبات التدفق النقدي ، وبالتالي يقلل من الحاجة إلي التلاعب بالأرباح و في ضوء حقيقة أن السوق يعاقب الشركات عندما تفشل في تلبية توقعات الأرباح يمكن القول أن الشركات تحت قوة التسعير الضعيفة هي أكثر عرضة للتلاعب في الأرباح لتلبية توقعات السوق، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي :

الفرض الأولي:

توجد علاقة معنوية بين القوة السوقية وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية في صناعة معينة.

الفرض الثاني:

توجد علاقة معنوية بين المنافسة في سوق المنتج وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية في صناعة معينة.

ثانياً : توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

سوف يعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على نموذج الانحدار الخطى المتعدد، والذي يتأسس على أن إدارة الأرباح دالة في متغيرات المنافسة في سوق المنتج والمتغيرات الضابطة من خلال العلاقة التالية:

● القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية = د (متغير المنافسة في سوق المنتج، والمتغيرات الضابطة).

● القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية = د (متغير القوة السوقية ، والمتغيرات الضابطة).

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

معادلة الإنحدار الأولى

$$|DA| = \beta_0 + \beta_1 \text{Market Power}_{j,t} + \beta_2 \text{Growth}_{j,t} + \beta_3 \text{BM}_{j,t} + \beta_4 \text{Leverage}_{j,t} + \beta_5 \text{Ln(MV)}_{j,t} + \varepsilon_j$$

حيث أن :

|DA| : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

Market Power_{j,t} : القوة السوقية للشركة z في العام t، Growth_{j,t}: معدل نمو الأصول، و BM_{j,t} : القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، Ln(MV)_{j,t} : حجم الشركة، Leverage_{j,t} : الرفع المالي، β_0 : ثابت الانحدار، β_1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل، $\beta_2 - \beta_5$: معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة، و ϵ_j : خطأ التقدير في النموذج (الخطأ العشوائي).

معادلة الانحدار الثانية

$$|DA| = \beta_0 + \beta_1 \text{Industry_Cocentration}_{j,t} + \beta_2 \text{Growth}_{j,t} + \beta_3 \text{BM}_{j,t} + \beta_4 \text{Leverage}_{j,t} + \beta_5 \text{Ln(MV)}_{j,t} + \epsilon_j$$

حيث أن :

Industry _ Cocentration_{j,t} : التركيز الصناعي، وأشارت دراسة (He, 2012) إلى أن المتغير المستقل يقاس بمؤشر (التركز الصناعي) (Herfindahl-Hirschman index) يتم احتسابه على النحو التالي:

$$- \sum_{i=1}^{N_i} \left(\frac{\text{SALES}_{i,j}}{\sum_{i=1}^{N_j} (\text{SALES}_{i,j})^2} \right) = \text{HHI}$$

SALES_{i,j} : إجمالي مبيعات الشركة i في الصناعة j

أشارت دراسة (Chang et al., 2019) إلى أن مؤشر (HHI) يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{HHI} = \sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X} \right)^2$$

حيث أن: X_i: إجمالي مبيعات الشركة i ، X : إجمالي مبيعات جميع الشركات في الصناعة.

أشارت دراسة (Datta et al., 2013) إلى أن مؤشر (Lerner, 1934) يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{LI}_{j,t} = \frac{\text{Sales}_{j,t} - \text{COGS}_{j,t} - \text{SG \& A}_{j,t}}{\text{Sales}_{j,t}} \text{PCM} =$$

PCM : هامش السعر- التكلفة، و SALES : مبيعات الوحدة الاقتصادية للشركة z عن الفترة t، و COGS : تكلفة البضاعة المباعة للشركة z عن الفترة t، و SG & A : المصروفات العامة و الادارية و مصروفات البيع للشركة z عن الفترة t.

كما أشارت تلك الدراسة إلى أن مؤشر Lerner المعدل (القوة السوقية) يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{Market Power} = \text{LI}_{IA} = \text{LI}_{j,t} - \sum \omega_{j,t} \text{LI}_{j,t}$$

حيث أن:

LI_{IA} : مؤشر Lerner المعدل، و $LI_{j,t}$: مؤشر Lerner للشركة j عن الفترة t ، و $\omega_{j,t}$: نسبة المبيعات للشركة j عن الفترة t الى إجمالي مبيعات الصناعة أو السوق.
 $\omega_{j,t} = \frac{Sales_{j,t}}{\sum_{i=1}^N Sales_{j,t}}$: إجمالي عدد الشركات في الصناعة N

نموذج القياس للمتغير التابع: (Jones, 1991) الأصلي :
1- إجمالي الاستحقاقات (طبقاً لمدخل قائمة التدفقات النقدية) :

$$TA_{i,t} = NIBE_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن :

$TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة i عن العام t .
 $NIBE_{i,t}$: صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة i عن العام t .
 $OCF_{i,t}$: صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i عن العام t .

2- النموذج :

$$\left[\frac{TA_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right] = \alpha_1 \left[\frac{1}{Asset_{i,t-1}} \right] + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right] + \alpha_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right] + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن :

$Asset_{i,t-1}$: إجمالي أصول الشركة i في العام $(t-1)$.
 $\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i بين العام $(t-1)$ و العام t .
 $PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات و المعدات و الآلات للشركة i في العام t .
 $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي للشركة i في العام t .

3- الاستحقاقات غير الاختيارية (العادية) :

$$NDA_{i,t} = \hat{\alpha}_1 \left[\frac{1}{Asset_{i,t-1}} \right] + \hat{\alpha}_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right] + \hat{\alpha}_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right]$$

4- الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية) :

(الفرق بين إجمالي الاستحقاقات الإجمالية و الاستحقاقات غير الاختيارية)

$$DA_{i,t} = \left[\frac{TA_{i,t}}{Asset_{i,t-1}} \right] - NDA_{i,t}$$

ويبين جدول رقم (1) التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :
جدول رقم (1) : التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
	رمز المتغير	اسم المتغير
المتغير التابع		
إدارة الأرباح تقاس من خلال : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لناتج نموذج (Jones,) (1991) الأصلي.	EM DA	إدارة الأرباح
المتغيرات المستقلة		
مجموع مربع النصيب النسبي للمنشأة من إجمالي الصناعة على أساس المبيعات.	CONC	التركز الصناعي
مؤشر Lerner المعدل من خلال مؤشر هامش السعر/ التكلفة (ليرنر) مطروح منها مجموع حاصل ضرب مؤشر ليرنر في نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات القطاع أو الصناعة.	Market Power	القوة السوقية
المتغيرات الضابطة		
اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال السوقي في نهاية العام.	SIZE	حجم الشركة
نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.	LEV	الرفع المالي
رأس المال المصدر أو المدفوع إلى رأس المال السوقي.	BM	القيمة الدفترية إلى السوقية
نسبة التغير في إجمالي الأصول إلى الأصول السابقة.	Growth	نمو الأصول

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة

أ- يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية عن الفترة 2013- 2018 و التي يبلغ إجمالي عددها 98 شركة موزعة على 11 صناعة متجانسة بما يمثل 585 مشاهدة.

ب- معايير اختيار عينة الشركات محل الدراسة: يقتصر تطبيق الدراسة الحالية على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية و التي تنتمي إلى 8 صناعات متجانسة بعد استبعاد كلاً من: البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية لما لها من طبيعة خاصة للتقرير المالي، والصناعات التي كان عدد شركاتها 4 شركات أو أقل نظراً لعدم احتوائها على عدد كافٍ من الشركات (صناعة السيراميك والخزف والأدوات الصحية : عدد [4]، استصلاح الأراضي : عدد [3]، المقاولات : عدد [3]، الرعاية الصحية عدد [3]، خدمات الموائى والتوكيلات الملاحية عدد [4]، الإنتاج الداجني عدد [4]، إنتاج الحاصلات الزراعية عدد [3]، استخلاص الزيوت ومشتقاتها عدد [3]، واستبعاد

الشركات التي تعرض قوائمها بالدولار الأمريكي و ألا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى، و يوضح الجدول رقم (2) التصنيف وفقاً للتجانس الصناعي لشركات عينة الدراسة.

جدول رقم (2) : التصنيف وفقاً للتجانس الصناعي لشركات عينة البحث

م	الصناعة المتجانسة	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	الاستثمار العقاري	15	15.3%
2	الفنادق والمنتجعات السياحية	10	10.2%
3	الصناعات الغذائية	10	10.2%
4	الصناعات الدوائية	10	10.2%
5	صناعة الإسمنت	9	9.1%
6	الصناعات الكيماوية	8	8.1%
7	صناعة المنسوجات	8	8.1%
8	صناعات تعدينية	7	7.2%
9	صناعات هندسية	7	7.2%
10	صناعة وطباعة مواد التعبئة والتغليف	7	7.2%
11	طحن الغلال وصناعة الخبز	7	7.2%
	الإجمالي	98	100%

رابعاً : مصادر الحصول على بيانات الدراسة

اعتمد الباحث بشكل كامل في الحصول على كافة البيانات اللازمة عن شركات العينة لإتمام الدراسة الحالية من المصادر الآتية:

- المواقع الإلكترونية لمواقع شركات العينة.
- موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg>.
- موقع مباشر مصر لنشر المعلومات <http://www.mubasher.info/>.

تحليل النتائج و اختبار فرضيات الدراسة

1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

يعرض جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المدى والمتوسط والانحراف المعياري والتكرار لقيم متغيرات الدراسة.

جدول رقم (3) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	المتغيرات
المتغير التابع: إدارة الأرباح					
0.090244	0.075379	0.723988	0.0001970	585	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنتائج نموذج (Jones, 1991) الأصلي
المتغيرات المستقلة: التركيز الصناعي والقوة السوقية					
0.075855	0.030122	0.660708	0.00000	585	التركز الصناعي
1.022491	0.043634	10.23122	-14.79258	585	القوة السوقية
المتغيرات الضابطة					
0.206491	0.095081	1.302368	-0.870202	585	نمو الأصول
0.334121	0.4134	4.739389	0.004906	585	الرفع المالي
1.561397	19.84731	24.32074	15.2038	585	حجم الشركة
0.921828	0.702797	14.97006	0.006114	585	القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

ويوضح الجدول السابق أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتضمنة في نموذج البحث والتي تشمل المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتشير الإحصاءات الخاصة بإدارة الأرباح المحاسبية إلى الآتي:

الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones الأصلي على التوالي في الشركات المساهمة المصرية بأن أقل قيمة مطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي (0.0001970) ، بينما أعلى قيمة مطلقة (0.723988) وهو ما يعنى وجود تفاوت كبير بين شركات العينة في القيام بممارسات إدارة الأرباح وأن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي (0.075379) أي بمعدل (7.5%) من إجمالي أصول أول العام لكل شركة من شركات عينة الدراسة وهو ما يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية بين شركات العينة، كما يعد متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي مما يعنى أن الشركات المساهمة المصرية تقوم بإدارة الأرباح المحاسبية بشكل أكبر.

المتغيرات المستقلة و الضابطة :

يبلغ متوسط القيمة للقوة السوقية متوسط القيمة (0.043634) أي 4.3 % و التركيز الصناعي (0.030122) أي 3 % وهو يشير إلى انخفاض القوة السوقية والمنافسة في سوق المنتج بين الشركات المساهمة المصرية، والمتغير الضابط BM القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إذا كان متوسط القيمة أكبر

من 1 فإنه يشير إلى أن الأسهم تم تقييمها بأقل من قيمتها، أما إذا كان متوسط القيمة أقل من 1 فإن الأسهم تم تقييمها بأكثر من قيمتها، وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن متوسط القيمة (0.702797) أقل من 1 أي أن الأسهم قُيِّمت بأقل من قيمتها (Chang et al., 2019)، والرفع المالي متوسط القيمة 0.4134 أي 41.3%، وكان معدل الرفع المالي أقل من الواحد الصحيح وبالتالي حقوق الملكية موجبة لشركات العينة باستثناء 11 مشاهدة لـ 4 شركات مساهمة مصرية⁽¹⁾ كان معدل الرفع المالي أكبر من الواحد الصحيح وبالتالي وجود حقوق ملكية سالبة (عفيفي، 2017)، حجم الشركة متوسط القيمة (19.8473) باللوغاريتم الطبيعي لرأس المال السوقي، ونمو الأصول متوسط القيمة (0.09508) أي 9.5%.

1- تحليل الارتباط: تم استخدام مصفوفة ارتباط (بيرسون) (Pearson Correlation Matrix)، لتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، نظرا لكونها تعد الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية، حيث أشارت دراسة (Gujarati, 2003) إلى أن هذه المشكلة تظهر عند وجود ارتباط كبير بين اثنين من متغيرات الدراسة يفوق (0.8). وبالنظر في الجدول رقم (4) والذي يبين نتائج تحليل الارتباط على مستوى شركات عينة الدراسة يتضح الآتي :

الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة: نلاحظ من مصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ارتباطية بين إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي 1991 و المتغير المستقل القوة السوقية وكانت قيمة الارتباط (0.002453)، وعدم وجود علاقة ارتباطية بين إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي 1991 المتغير المستقل التركيز الصناعي وكانت قيمة الارتباط على التوالي (-0.001214).

الارتباط بين المتغيرات التابعة والضابطة: يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند 1% بين إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي 1991 مع المتغيرات الضابطة فكان نمو الأصول (0.249426) ومستوى المعنوية عند (0.01)، والرفع المالي (0.116476) ومستوى المعنوية عند (0.01)، وحجم الشركة (0.129643) ومستوى المعنوية عند (0.01)، وارتباط سالب ومعنوي عند 1% بين إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لنموذج Jones الأصلي 1991 مع المتغير الضابط القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (-0.150166) ومستوى المعنوية عند (0.01).

الارتباط بين المتغيرات الضابطة: يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات الضابطة عند مستوى معنوية (1% ، 10%) وكانت أقل قيمة ارتباط بين نمو الأصول و الرفع المالي (0.073791) ارتباط سالب

(1) عدد المشاهدات : (مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية عام 2018)، (الحديد والصلب المصرية عام 2013 : 2018) ، (القومية للأسمت عام 2017)، (العامة لصناعة الورق عام 2016 : 2018).

عند مستوى معنوية 10% ، وأقل قيمة ارتباط بين حجم الشركة والقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (0.37976) ارتباط سالب عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4) : مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

القيمة الدفترية إلى السوقية	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	التركز الصناعي	القوة السوقية	نمو الأصول	الرفع المالي	حجم الشركة	القيمة الدفترية إلى السوقية
	1						
		1					
			1				
				1			
					1		
						1	
1	***-0.150166	***-0.186187	*-0.072842	***-0.157411	*-0.073791	***-0.37976	1

ملحوظة : * ، ** ، *** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية 10% ، 5% ، 1% علي الترتيب.

2- نتائج تحليل الانحدار:

تم الاعتماد علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح)، والمتغيرات المستقلة (المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية) والتي تم الانتهاء إليها في المبحث السابق بغرض الوصول إلي أهم المتغيرات المؤثرة في إدارة الأرباح، كما تم الاعتماد علي طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد، إذ تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي. ويرجع ذلك إلي أن المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فمن بين جميع الطرق المستخدمة في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات لأنها أقل تباين (عناي، 2011). وقد قام الباحث باستخدام برنامج Eviews الاصدار 9 و STATA الاصدار 14 ذلك لإجراء نموذج الانحدار.

واللحصول علي أفضل تقديرات قام الباحث بالتحقق أولاً من مدى وقوع نماذج الانحدار المقدره في أي مشكلة من مشاكل القياس والتي قد تنشأ نتيجة عدم تحقق أحد فروض طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار ومن أهم تلك المشاكل ما يلي:

1- مشكلة اعتدالية الأخطاء العشوائية : Normality

قام الباحث بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ألا وهو أن تتبع الاخطاء العشوائية لنماذج الانحدار المقدره التوزيع الطبيعي، وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار Shapiro-wilk، ولوحظ ان الفرض غير متحقق وأن الاخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة ($p\text{-value} < 0.05$) في جميع نماذج الدراسة، وبالتالي فقدت طريقة المربعات الصغرى اهم شرط من شروط استخدامها، ولحل هذه المشكلة قام الباحث باستخدام اسلوب Winsorizing لتحويل القيم الشاذة الى اقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما في دراسة (Veprauskaite and Adams, 2013; Larker et al., 2007)، حيث كانت القيم للنموذجين قيمة Z من نتائج اختبار Shapiro-wilk كالتالي (10.71300 ، 10.73300)، ويبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار Shapiro-wilk.

جدول رقم (4): نتائج اختبار Shapiro-wilk

مشكلة اعتدالية الأخطاء العشوائية				
<i>Shapiro-wilk</i>				اختبار الكشف عن المشكلة
Prob> z				شرط لعدم وجود المشكلة
وجود مشكلة				النتيجة
Prob< z				السبب
النموذج الثاني		النموذج الأول		انحدار المتغير التابع على المتغيرات المفسرة
p-value < 0.05	Z قيمة	p-value < 0.05	Z قيمة	
0.00000	10.73300	0.00000	10.71300	jones 1991
Winsorizing				حل المشكلة

2- مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity : يقصد بالازدواج الخطي وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، وتم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدره في مشكلة الازدواج الخطي من خلال قياس معامل التضخم "VIF"، ولوحظ أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نماذج الانحدار لم تتجاوز 10، حيث بلغت اقصى قيمة لمعامل التضخم في النماذج المقدره

وكانت أعلى قيمة في النموذج الأول (1.20) وبالنموذج الثاني (1.36)، وهو ما يعني عدم وقوع نماذج الدراسة المقدره في هذه المشكلة من مشاكل القياس، ويبين الجدول رقم 7 قيم معاملات التضخم "VIF".

3- مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity : للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات، قام الباحث باستخدام اختبار White، Cook-Weisberg وبحسابهما تبين عدم تحقق هذا الشرط ايضا في نماذج الدراسة، حيث كانت قيمة (P-Value < 0.05)، ولحل هذه المشكلة قام الباحث بتطبيق اسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الأخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي (Hoechle, 2007; Holzacker et al., 2015)، حيث كانت القيم χ^2 للنموذجين كالتالي (62.78 ، 68.36)، ويبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار White Cook-Weisberg.

جدول رقم (5): نتائج اختبار White Cook-Weisberg

مشكلة اختلاف التباينات				
White		اختبار الكشف عن المشكلة		
Prob> χ^2		شرط لعدم وجود المشكلة		
وجود مشكلة		النتيجة		
Prob< χ^2		السبب		
النموذج الثاني		النموذج الأول		انحدار المتغير التابع على المتغيرات المفسرة
p-value < 0.05	قيمة χ^2	p-value < 0.05	قيمة χ^2	
0.00000	68.36	0.00000	62.78	jones 1991
Robust Standard Error				حل المشكلة

4- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation : وهي من أخطر المشاكل التي تواجه الباحثين في تقدير نماذج الانحدار والتي إذا وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد علي نتائجه وهي تنشأ عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وللكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، استخدم الباحث اختبار درين وواطسون (Durbin-Watson)، وبحسابه كانت القيم للنموذجين كالتالي (1.622 ، 1.627) ولذلك يتم اختبار الارتباط الذاتي الموجب بين الأخطاء. ويتم الاختبار بمقارنه قيمه اختبار درين وواطسون بقيمتي dL و dU من جدول (Durbin-Watson) بدرجات حريه 5 (عدد المتغيرات المستقلة) و585 (عدد المشاهدات) حيث كانت $dL=1.787$ و $dU=1.822$ ، وحيث كانت قيم اختبار درين واطسون أقل من قيمه dL مما يدل على أنه توجد مشكلة ارتباط تسلسلي موجب بين الأخطاء في متغيرات الدراسة . ولحل هذه المشكلة لجأ

الباحث إلى تطبيق أسلوب (Robust Standard Error)، ويبين الجدول رقم (6) قيم اختبار دربن واطسون (Durbin-Watson).

جدول رقم (6): قيم اختبار دربن واطسون (Durbin-Watson)

مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء		
Durbin-Watson		اختبار الكشف عن المشكلة
القيمة أكبر من القيمة الجدولية (الحد الأعلى : 1.822)		شروط لعدم وجود المشكلة
وجود مشكلة		النتيجة
القيمة أقل من القيمة الجدولية (الحد الأدنى: 1.787)		السبب
النموذج الأول	النموذج الثاني	انحدار المتغير التابع على المتغيرات المفسرة
قيمة اختبار Durbin-Watson	قيمة اختبار Durbin-Watson	
1.627	1.622	jones 1991
Robust Standard Error		حل المشكلة

نتائج الانحدار بين المتغير التابع إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 والمتغيرات المستقلة :

معادلة الانحدار الأولى

يوضح جدول رقم (7) نتائج الانحدار بين المتغير التابع إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 والمتغيرات المستقلة حيث بلغت نسبة معامل التحديد (R - squared) 0.185211 وتشير إلى أن المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة المتضمنة في النموذج مجتمعة بتفسر 18.50% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (تباينه) وباقي النسبة 81.50% قد ترجع إلى الخطأ العشوائي معادلة الانحدار أو ربما لعدم إدراج متغيرات تفسيرية أخرى كان من المفترض إدراجها.

معنوية النموذج: دلالة الاختبار (F) عند مستوى معنوية 1% أي أن نموذج الانحدار معنوي وذا دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية P-Value للنموذج تساوى (0.000).

معنوية المتغيرات التفسيرية: تظهر النتائج أن هناك علاقة سالبة دالة إحصائياً وعند مستوى معنوية 10%، بين المتغير المستقل القوة السوقية والمتغير التابع إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 حيث بلغت قيمة معامل الانحدار - 0.006640 وبلغت قيمة P-Value وهى 0.0787 وبالتالي يمكن قبول الفرض الأول من فروض البحث.

معادلة الانحدار الثانية

يوضح جدول رقم (7) نتائج الانحدار بين المتغير التابع إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 والمتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.182535 وتشير إلى أن المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة المتضمنة في النموذج مجتمعة بتفسير 18.25% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (تباينه) وباقي النسبة 81.75% قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في معادلة الانحدار أو ربما لعدم إدراج متغيرات تفسيرية أخرى كان من المفترض إدراجها.

معنوية النموذج: دلالة الاختبار (F) عند مستوى معنوية 1% أي أن نموذج الانحدار معنوي وذا دلالة احصائية حيث أن مستوى المعنوية P-Value للنموذج تساوى (0.000).

معنوية المتغيرات التفسيرية: تظهر النتائج أن هناك علاقة سالبة دالة إحصائياً وعند مستوى معنوية 5% ، بين المتغير المستقل التركيز الصناعي و المتغير التابع : إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 حيث بلغت قيمة معامل الانحدار - 0.067682 وبلغت قيمة P-Value وهى 0.0276 وبالتالي يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث.

جدول رقم (7) : نتائج الانحدار بين المتغير التابع باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من نموذج Jones الأصلي 1991 والمتغيرات المستقلة بطريقة (winsorizing and Robust Standard Error)

معادلة الانحدار الثانية						معادلة الانحدار الأولى					
(VIF)	قيمة (P)	قيمة (t)	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغيرات المستقلة	(VIF)	قيمة (P)	قيمة (t)	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغيرات المستقلة
1.20	**0.0276	-2.208879	0.030641	-0.067682	التركز الصناعي	1.01	*0.0787	-1.761424	0.003770	-0.006640	القوة السوقية
1.15	***0.0000	5.641127	0.008328	0.046977	الرفع المالي	1.15	***0.0000	6.044746	0.007873	0.047588	الرفع المالي
1.20	***0.0090	-2.619227	0.002272	-0.005950	القيمة الدفترية إلى السوقية	1.20	***0.0085	-2.640875	0.002140	-0.005650	القيمة الدفترية إلى السوقية
1.17	***0.0000	5.993706	0.014694	0.088075	نمو الأصول	1.17	***0.0000	6.321818	0.014442	0.091300	نمو الأصول
1.36	**0.0372	2.088081	0.001646	0.003436	حجم الشركة	1.18	*0.0998	1.648665	0.001462	0.002411	حجم الشركة
ملخص النموذج						ملخص النموذج					
	0.182535				معامل التحديد		0.185211				معامل التحديد
	0.168294				معامل التحديد المعدل		0.170967				معامل التحديد المعدل
	12.81710				قيمة (F) المحسوبة		13.00224				قيمة (F) المحسوبة
	***0.000000				دلالة الاختبار (F)		***0.000000				دلالة الاختبار (F)
	نعم				أثر الزمن		نعم				أثر الزمن ⁽²⁾
	نعم				Robust Standard Error		نعم				Robust Standard Error
	585				عدد المشاهدات		585				عدد المشاهدات

ملحوظة : * ، ** ، *** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% على الترتيب.

(2) قام الباحث بإضافة متغيرات وهمية للنموذج لتحديد أثر الزمن طبقاً لدراسة (Morris, 2010)، بهدف الحصول على نتائج أكثر ثباتاً وذلك عن طريق إضافة متغير وهمي لكل سنة من سنوات الدراسة، وبإجراء نموذج الانحدار بعد أخذ أثر الزمن في الحسبان.

مناقشة وتفسير النتائج

تركز هذه الدراسة على تحديد أثر المنافسة في سوق المنتج والقوة السوقية على إدارة الأرباح التي تتم داخل الشركات المساهمة المصرية وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي :

(1) وجود علاقة سالبة بين كلاً من المنافسة في سوق المنتج (التركيز الصناعي) والقوة السوقية (ليرنر المعدل) على إدارة الأرباح (الاستحقاقات الاختيارية) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية فقد كانت إشارة معامل الانحدار سالبة وكذلك القيمة الاحتمالية أقل مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية كما يلي :

الاستحقاقات الاختيارية		العلاقة والمعنوية	
جونز الأصلي 1991			
معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	القوة السوقية	التركز الصناعي
-0.00664	*0.0787		
-0.06768	**0.0276		

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة كالاتي : دراسة (Datta et al., 2013) : العلاقة بين كلاً من المنافسة في سوق المنتج (التركز الصناعي)، والقوة السوقية (ليرنر المعدل) على إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية (علاقة سالبة ومعنوية)، ودراسة (Laksmana and Yang, 2014) : العلاقة بين كلاً من المنافسة في سوق المنتج (التركز الصناعي) وإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية (علاقة سالبة ومعنوية)، ودراسة (Chang et al., 2019) : العلاقة بين كلاً من المنافسة في سوق المنتج (التركز الصناعي) ، والقوة السوقية على إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية (علاقة سالبة ومعنوية).

(2) يمكن تلخيص نتائج اختبار فروض الدراسة في ضوء نتائج تحليل الانحدار السابقة التي تم الحصول عليه، وقد تم قبول الفرض الأول للدراسة (H1) الذي مفاده : " توجد علاقة سالبة معنوية بين القوة السوقية وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية في صناعة معينة، وتم قبول الفرض الثاني (H2) الذي مفاده : " توجد علاقة سالبة معنوية بين المنافسة في سوق المنتج وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية في صناعة معينة، ويمكن القول بأن انخفاض المنافسة في سوق المنتج وانخفاض القوة السوقية يؤدي إلى ارتفاع إدارة الأرباح (التلاعب الانتهازي للأرباح) بالاستحقاقات

(الاستحقاقات غير العادية)، ومعنى ذلك أن المديرين والمساهمين المسيطرين في ظل المنافسة المنخفضة يستخدمون أصول الشركات الخاضعة لسيطرتهم لمتابعة استراتيجيات استثمارية تعزز مصالحهم الخاصة دون المساهمين الأقلية، والحد بشكل استراتيجي من المعلومات المتاحة للجمهور، أي لديهم حافز أقل على تقديم إفصاحات بالمعلومات خوفاً من اجتذاب المنافسة المحتملة منافسين جدد.

الدراسات المستقبلية المقترحة :

يقترح الباحث إجراء بعض الدراسات المستقبلية على النحو التالي:

- دراسة أثر المنافسة في سوق المنتج على إدارة الأرباح باستخدام نماذج ومتغيرات مختلفة وفقاً للدراسات السابقة.
- دراسة أثر المنافسة في سوق المنتج وهيكل الملكية على إدارة الأرباح.
- دراسة أثر المنافسة في سوق المنتج على (جودة الأرباح - التحفظ المحاسبي - سياسة توزيعات الأرباح - تعقد التقارير المالية - القوائم المالية المعدلة - الابتكار - قيمة الشركة - القدرة الإدارية).
- دراسة إدارة الأرباح أو قيدها العكسي جودة الأرباح على قيمة الشركة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أبو العز، محمد السعيد. 2014. *مناهج وطرق البحث الإمبريقي في المحاسبة والأعمال*. المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق. الطبعة الثانية.
- بحيرى، أحمد هانى. 2012. *نظرية المحاسبة*. المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق. الطبعة الثانية.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح. 2017. *خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية - دراسة اختبارية*. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق (2): 230-297.
- عنانى، محمد عبد السميع. 2011. "التحليل القياسي والإحصائي للبيانات مدخل حديث باستخدام SPss" الدار الجامعية، الإسكندرية. الطبعة الثالثة.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Chang, H., Liang,L. and Yu,H. 2019. Market power, competition and earnings management: accrual-based activities. *Journal of Financial Economic Policy* 11 (3) 368-384. Available at: <https://doi.org/10.1108/JFEP-08-2018-0108>.
- Cheng, P., Man,P. and Yi,C. 2013. The impact of product market competition on earnings quality. *Accounting and Finance* 53(2013): 137–162.
- Cohen, S. and Karatzimas, S. 2017. Accounting information quality and decision - usefulness of governmental financial reporting. *Meditari Accountancy Research* 25(2017): 95-113.
- Datta, S., Datta, M. and Singh,V. 2013. Product market power, industry structure, and corporate earnings management. *Banking & Finance*. 37(8): 3273–3285.
- Dechow, P. and Dichev, I. 2002. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. *The Accounting Review* 77 (Supplement): 35-59.
- Dechow, P., Sloan,R. and Sweeney,A. 1995. Detecting Earnings Management. *The Accounting Review* 70(2): 193-225.
- FASB, 2010. Qualitative Characteristics of Useful Financial Information. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. *Financial Accounting Standard Board*.

- Available at:
<https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989>.
- He, W. 2012. Agency problems, product market competition and dividend policies in Japan. *Accounting and Finance* 52 (2012): 873–901.
- Healy, P. and Palepu, K. 2001. Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: a review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics* 31: 405–440.
- Jensen, M., 1986. Agency costs of free cash flow, corporate finance and takeover. *American Economic Review* 76: 323–329.
- Jonas, J. G. and Blanchet, J. 2000. Assessing Quality of Financial Reporting. *Accounting Horizons* 14 (3): 353-363.
- Jones, J. 1991. Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research* 29: 193–228.
- Karuna, C., Subramanyam, K. R. and Tian, F. 2015. Industry product market competition and earnings management. *American Accounting Association Financial Accounting and Reporting Section Mid-Year Conference*.
- Kothari, S. P., Leone, A. J. and Wasley, C. E. 2005. Performance Matched Discretionary Accrual Measures. *Journal of Accounting and Economics* 39(2005): 163-197.
- Laksmana, I. and Yang, Y. 2014. Product market competition and earnings management: Evidence from discretionary accruals and real activity manipulation. *Advances in Accounting* 30 (2014): 263–275. Available at: <http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2014.09.003>.
- Lerner, A. 1934. The concept of monopoly and the measurement of monopoly power. *Review of Economic Studies* 1: 157–175.
- Marakarian, G. and Santalo, J. 2014. Product Market Competition, Information and Earnings Management. *Finance and Accounting* 41(5/6): 572–599.

Abstract

This research aims to test the impact of competition in the product market and the market power of companies on profit management, by applying to a random sample of 98 listed joint stock companies in the Egyptian stock market for the period 2013-2018, with a total number of 585 views. The researcher relied on multiple linear regression analysis to test the relationship between the variables, and the study variables were In: the independent variables (competition in the product market with industrial concentration in the Hirfendal and Hirschman index), and (market power in the modified Lerner index), while the dependent variable was represented in (profit management and was measured in the absolute value of the optional benefits of the original Jones, 1991 model)), while The controlling variables were represented in (company size, financial leverage, book value to market, and asset growth), and the results indicated that there is a significant negative impact of both competition in the product market and the market power of companies on profit management.

Keywords: Product Market Competition ,Market Power ,Earnings Management , Discretionary Accruals.